S/2024/378

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
13 May 2024
Arabic
Original: English

رسـالة مؤرخة 8 أيار/مايو 2024 موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم باسم حكومة العراق في خضم المناقشات والتقييمات الجارية المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة الحالية في العراق، ولا سيما الخطة المستقبلية لوجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في العراق. ومن هذا المنطلق، يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة موجهة إليكم من محمد شياع السوداني، رئيس وزراء جمهورية العراق، تعكس رؤية حكومة بلدي بشأن آفاق العلاقة بين العراق والأمم المتحدة، بناءً على نجاحاتهما وإنجازاتهما المشتركة العديدة (انظر المرفق).

وعلاوة على ذلك، أود أن أعرب عن امتنان حكومة العراق للدعم الطويل الأمد الذي تقدمه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى شعب العراق، ويمكنني أن أؤكد لكم أن العراق، بوصفه عضوا مؤسسا لهذه المنظمة، سيظل دائما ملتزما بميثاقها وبمقاصدها النبيلة.

وأرجو كذلك ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عباس كاظم **عبيد**
القائم بالأعمال بالنيابة

170524 150524 24-08520 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 8 أيار/مايو 2024 الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

رسالة موجهة إلى الأمين العام من رئيس وزراء العراق

أود ان أشير إلى طلب حكومة جمهورية العراق، من خلال رسالة السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في أيار/مايو 2023 (S/2023/359)، المتضمنة طلب تمديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (يونامي) لمدة عام تنتهي في أيار/مايو 2024، ورجت النظر في تقليص ولاية البعثة، إلا أن مجلس الأمن في قراره 2682 (2023)، الخاص بتشكيل فريق الاستعراض الاستراتيجي المستقل المكلف ببيان الحاجة إلى استمرار عمل وأولويات البعثة، لم يقصر التشاور على الحكومة العراقية، كما كان متوقعاً، بل امتد إلى أطراف لم يكن لها دور عند إنشاء البعثة في العراق في عام 2003. وبالرغم مما تقدم، وعند تشكيل فريق الاستعراض الاستراتيجي، بعد خمسة أشهر من صدور القرار، قدمت حكومة جمهورية العراق جميع التسهيلات لإنجاز مهمة الفريق حرصاً منها على احترام قرارات مجلس الأمن وانسجاماً مع عمق العلاقة مع المنظمة التي يفتخر العراق بأنه إحدى الدول المؤسِّسة لها. وقد أوضحنا للفريق موقف الحكومة العراقية بشأن عدم الحاجة لاستمرار بعثة يونامي، مع التأكيد على أهمية التعاون مع الوكالات الدولية المتخصصة العاملة في العراق، والبالغ عددها 22 وكالة دولية، وفق آلية المنسق المقيم.

واطلعنا على تقرير فريق الاستعراض الاستراتيجي والمتضمن رؤيته التي بناها على لقاءات مع بعض الشخصيات والأفراد ومنظمات المجتمع المدني وسفراء بعض الدول في بغداد ونيويورك وموظفي بعثة يونامي، والنتيجة التي توصل إليها والتي تتفق وقناعتنا بعدم الحاجة لاستمرار بعثة يونامي في العراق. ومن جانب آخر، فإن التقرير لم يفرق، للأسف، بين وجهة نظر الحكومة الممثلة للشعب العراقي والدولة المضيفة التي أُنشئت البعثة في الأساس لمساعدتها، وبين وجهات نظر لأطراف غير رسمية يمثلون آراءهم الشخصية. وإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تمثل شكلاً من أشكال التعاون الثنائي بين العراق والأمم المتحدة الذي من الضروري أن يكون مبنياً على التشاور الثنائي واحترام رغبة وسيادة العراق، ويرتبط بمدى تحقيق البعثة لأهدافها والحاجة إلى استمرارها.

وبعد الأخذ بنظر الاعتبار التطورات الإيجابية والإنجازات التي حققتها الحكومات العراقية المتعاقبة بمساعدة الدول الصديقة والأمم المتحدة وبعثاتها ووكالاتها المتخصصة والممثل الخاص للأمين العام، وإنجاز بعثة يونامي مهامها وولايتها بالشكل المطلوب على المستوى السياسي بالتحديد، وبعد مرور أكثر من 20 عاماً على التحول الديمقراطي والتغلب على تحديات كبيرة ومتنوعة، لم تعد هناك مسوغات لوجود بعثة سياسية في العراق متوافرة بعد الآن.

فقد استطاعت حكومة العراق تحقيق عدة خطوات مهمة في العديد من المجالات، لا سيما تلك التي تقع ضمن ولاية يونامي، ولعل إحاطة الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق في شباط الماضي قد أوضحت فيها أمام مجلس الأمن الموقر عدداً من تلك الإنجازات التي كانت بجهود ومبادرات حكومية خالصة. وفي هذا السياق تؤكد على ضرورة اعتماد المبادرات الوطنية والحوار المباشر البناء الذي يمثل السبيل الوحيد لتجاوز التحديات وتحقيق حلول مستدامة.

لذا، واستناداً للحق السيادي لجمهورية العراق، بصفتها الدولة المضيفة، وبعد الأخذ بنظر الاعتبار حجم بعثة يونامي وعدد موظفيها وحاجتها إلى وقت كافٍ لغرض تصفية أعمالها ونقل ملفاتها إلى المؤسسات العراقية والوكالات الأممية، ندعو إلى إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (يونامي) بشكل نهائي بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، على أن تقتصر جهودها خلال الوقت المتبقي من هذا العام لاستكمال أعمالها فقط في ملفات الإصلاح الاقتصادي، وتقديم الخدمات، والتنمية المستدامة، والتغير المناخي، وغيرها من الجوانب التنموية، وإنجاز التصفية وتحقيق إجراءات الغلق المسؤول خلال عام 2025. وتعرب حكومتي عن استعدادها للتعاون الكامل وتقديم المساعدة والدعم المطلوبين لتحقيق ذلك وإرسال وفد فني للتباحث والاتفاق على آلية الغلق.

وفي المستقبل نرى إمكانية تسخير تلك الجهود نحو دول وأماكن أحوج إليها، مع استعدادنا لنقل تجارب العراق في مجالات السلم والمصالحة المجتمعية وحماية الأقليات ومعالجة آثار الإرهاب والتحول الديمقراطي.

كما نؤكد رغبتنا في رفع مستوى التعاون مع منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ضمن آلية المنسق المقيم، كشريك أساسي في تحقيق التنمية والتغلب على التحديات الاقتصادية والمناخية والبيئية التي تواجه العراق والمنطقة.

ونحن على ثقة تامة بأن الأمين العام ورئيس مجلس الأمن وأعضاءه مدركون للتغيرات الإيجابية الملموسة خلال العقدين الماضيين، آملين أن يصدر مجلس الأمن قراراً يحدد فيه موعد انتهاء ولاية بعثة يونامي وفق طلب حكومة جمهورية العراق المبين آنفاً.

ونغتنم هذه الفرصة لتكرار شكرنا وتقديرنا إلى المجتمع الدولي الداعم للعراق خلال العشرين سنة الماضية، وبشكل خاص من خلال المساعدة في تشكيل مؤسسات الدولة بعد انتهاء النظام الدكتاتوري ومن ثم محاربة الإرهاب، والشكر موصول لسعادتكم وكافة العاملين في الأمم المتحدة للجهود التي مكنت بعثة يونامي من الاضطلاع بكامل ولايتها حيث كانت نموذجاً للتعاون البناء بين الدول ومنظمة الأمم المتحدة، وإلى الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة بلاشارت متمنين لها التوفيق في محطتها القادمة، ونتقدم بالشكر كذلك إلى كافة العاملين في البعثة خلال السنوات السابقة لقيامهم بدور هام في مراحل مفصلية وحاسمة في تاريخ العراق.

(توقيع) محمد شياع **السوداني**
رئيس مجلس وزراء جمهورية العراق